المدارس التاريخية: برلين، السوربون، استراسبورغ
من المنهج إلى التناهج

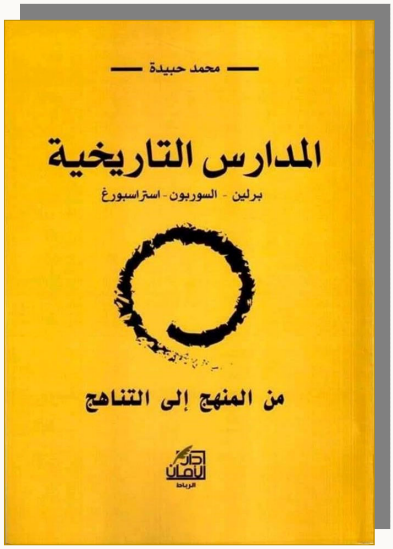

د. السهلي محمد

أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي

دكتوراه في التاريخ الحديث

مكناس – المملكة المغربية

بيانات الكتاب

المؤلف: محمد حبيدة

عدد الصفحات: ٢١٦ صفحة

الناشر: دار الأمان – الرباط

الطبعة: الأولى.

سنة النشر: ٢٠١٨

مكان النشر: المغرب.

كلمات مفتاحية:

المنهج؛ التناهج؛ التاريخ؛ العلوم الاجتماعية؛ الكتابة التاريخية

معرِّف الوثيقة الرقمي: 10.21608/KAN.2022.312420

مقدمة

شهدت الكتابة التاريخية تطورًا كبيرًا خلال القرن العشرين من حيث المنهج والأسلوب، مما أفضى إلى خروج التاريخ ومعه المؤرخ من انغلاقه التخصصي والمنهجي وفتحه على تساؤلات وقضايا جديدة تشمل الموضوع والمنهج والمفهوم والأدوات والنظريات الابستمولوجية، وذلك بتوسيع دائرة النظر في المصادر التي لم تقتصر على الوثائق بل شملت جل المصادر المادية والشفهية، والاحتكاك مع بالعلوم الإنسانية والاجتماعية والاستفادة من تجاربها ومناهجها، ما نلمسه في كتابات المؤرخين الفرنسيين والألمان، انطلاقا من رانكه ووصولاً لفرناند بروديل ومارك بلوك إلا دليل واضح على التجدد الحاصل في الكتابة التاريخية ومناهجها.

إن الخاصية التجدد المستمر التي ميزت الكتابة التاريخية شكلت موضوع كتاب محمد حبيدة[1] "المدارس التاريخية من المنهج إلى التناهج" الصادر عن دار الأمان بالرباط – المغرب سنة ٢٠١٨ والبالغ عدد صفحاته ٢١٦ صفحة، حيث راهن المؤلف من خلاله تتبع تحولات المناهج التاريخية رصد مظاهر الاستمرارية والانقطاع المرافقة للخطاب التاريخي ولمهمة المؤرخ وصنعته عبر عرض حصيلة أعمال المؤرخين وتصوراتهم وأدوات عملهم ومناهج اشتغالهم، وأيضا عبر التراكم المعرفي والمنهجي الذي خلفوه في تعاملهم مع الماضي، انطلاقا من المدرسة الوضعانية مرورًا بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي ثم التاريخ الأنثروبولوجي والمنعطف النقدي وعودة التاريخ السياسي.

قدم المؤلف كتابه بوعاء ثقافي يقرب القارئ أكثر إلى فهم الظاهرة التاريخية في مختلف مستوياتها وتجلياتها ومناهجها وتفاعلاتها عبر سلسلة من الاختيارات والصياغات والعبارات والمفردات ذات الحمولة المعرفية والتاريخية والاجتماعية، والتي أفرزت أبعادا تركيبية وتحليلية قلما جادت بها أقلام الباحثين من المؤرخين.

ينتظم الكتاب في قسمين متدرجين يتداخلان على مستوى الموضوعاتي. إذ اهتم القسم الأول بنشأة المنهج التاريخي في القرن التاسع عشر الميلادي مع مدرسة برلين وامتدادها مع السوربون، بينما انكب القسم الثاني على تتبع التحول الذي حصل في المعرفة التاريخية مع مدرسة استراسبورغ خلال القرن العشرين الميلادي، التي جددت الكتابة التاريخية من خلال أجيال متعاقبة من المؤرخين، مرورًا بالانحباس المنهجي للكتابة التاريخية دون إغفال الكاتب للمنعطف النقدي والابستمولوجي الذي فتحه مجموعة من المؤرخين المنادين بالعودة للحدث السياسي.

لقد استعمل محمد حبيدة في تتبع مسارات تطور الكتابة التاريخية منهجًا يقوم على الرجوع إلى المؤلفات الأصلية للمؤرخين المجددين وأيضا لمساهمات علماء الاجتماع في القرن التاسع عشر ورؤية الأنجلوساكسونيين للاسطوغرافيا الفرنسية والألمانية وعن المدارس التاريخية كبرلين والسوربون واستراسبورغ، وعلى الدراسات المكتوبة باللغة العربية التي ألفها عدد من المؤرخين العرب الذي أولوا الكتابة التاريخية مساحة ضمن كتاباتهم، ليختتم المؤلف كتابه بشبكة من النصوص ذات الارتباط بالمناهج التاريخية ومختلف المدارس الأوربية والنظريات والمفاهيم التي أنجبتها.

نقدم هذا الكتاب الذي تأتي أهميته في كونه تكملة للأعمال البحثية التي خص بها محمد حبيدة الكتابة التاريخية ضمن توجه عام سار فيه الكاتب في عدد من مؤلفاته، ضمن محورين: الأول تتبع فيه مراحل نشأة المنهج التاريخي وامتداداته، والثاني تحولات الكتابة التاريخية: التجدد والانحباس.

أولاً: نشأة المنهج التاريخي وامتداداته

شكل انفصال المعارف والعلوم خلال القرن التاسع عشر مرحلة فاصلة أفرزت التاريخ كعلم، ذلك أن الموجة الوضعانية التي ظهرت في القرن المذكور كان لها أثر في تصنيف العلوم الطبيعية والإنسانية وفق قواعد مبنية على الملاحظة والتجريب. ولعل الدينامية التي ميزت القرن الثامن عشر والتاسع عشر الميلادي والمتسمة بظهور الفكر التنويري قد أعطت إمكانيات كبيرة لفكرة تقدم العلوم وتحررها من مساحة التفكير الديني والفلسفي غبر سلسلة من المحطات المعرفية أبرزها الصالونات الأدبية والأكاديميات، يقول محمد حبيدة عنها: "برزت الصالونات الفلسفية والأدبية بصورة خاصة في باريس وهي ملتقيات فكرية كانت تقام في البيوتات الكبرى أو في الفنادق وحتى في المقاهي ويحضرها فلاسفة وأدباء وشعراء وفنانون لمناقشة القضايا الفكرية والسياسية بمنطق نقدي لاذع حيال تسلط الكنيسة واستبداد السلطة [...] أما الأكاديميات فقد لعبت دورًا كبيرًا من الناحية المعرفية بفضل مساهمتها الكبيرة في الخلق والإبداع".[٢]

لقد مكنت الحيوية الأدبية والفكرية من انتقال العلم ومعه الفكر والعقل من التجريد إلى التجريب ومن الملاحظة الكيفية إلى الملاحظة الكمية، وهذا الانتقال هو ما قامت عليه قواعد البحث العلمي ويسرت التوصل إلى نتائج مرضية مهدت لفرضيات ومناهج مقبولة عقليا على المستوى الطبيعي والإنساني ومنه حصل التفكك والفراق بين الفلسفة وأفكارها وبين باقي العلوم الطبيعية، وهو فراق أسهم في بناء تطوري منتظم لقواعد مضبوطة للعلم عبر مباحث تخصصية تهتم بالتفاصيل الدقيقة مع مراجعة للنظريات السائدة والاشتغال على التراكمات الحاصلة مما كان له أثر في بروز نخبة علمية كان لها سلطة علمية ومعرفية أسهمت في تحول المنهج العلمي من تحصيل المعرفة إلى إنتاجها بالبحث التجريبي والابتكار بواسطة المؤسسات العلمية كالجامعات والمؤسسات العلمية المتخصصة.

كان من نتائج هذه الدينامية تحرر التاريخ من التصور الديني اللاهوتي الموروث عن القرون الوسطى فصار يفهم فهما واقعيا ضمن رؤية قائمة على الأخذ بعين الاعتبار إرادة البشر في حركة التاريخ والتخلي عن تاريخ الرسل والقديسين وكتابته بروح ومنطق العقل المادي البشري مع الابتعاد عن المطارحات النظرية والانفلات من قالب الفلسفة إلى تاريخ منهجي يهتم بتحليل تقدم

البشرية انطلاقا من الوثائق واعتمادا على الفحص والنقد والتحليل.

ترتب عن هذا الحس النقدي نشأة البحث التاريخي القائم على قواعد المنهج العلمي متجاوزا بذلك المفاهيم الكلاسيكية "كالتاريخ الأخلاقي" و"العصر الذهبي" و"التاريخ الديني"، وبرز في خضم ذلك عدد من المؤرخين الذين رسموا معالم المنهج التاريخي التي سار عليها باقي المؤرخين منهم "ليوبولد رانكه" الذي ضبط قواعد المنهج التاريخي وفق تصور وضعاني قائم على خمس قواعد عرضها المؤلف على الآتي:

- التحقق من الوثائق وتحليلها ونقدها.
- التحقق من الأحداث وعرضها بطريقة كرونولوجية.
- اجتناب الحكم على الماضي والاقتصار على وصف الواقعة التاريخية كما هي.
- نفي العلاقة بين الذات العارفة أي المؤرخ من جهة وموضوع المعرفة أي الواقعة التاريخية من جهة ثانية.
- التاريخ موجود لذاته موضوعيا وفهمه ميسر بصفة موضوعية وحيادية انطلاقا من وثائق كافية لبناء سرد بعيد عن كل تأويل ومن دون إصدار أحكام أو استخلاص عبر.[٣]

لقد أسهم باقي المؤرخون الذين أتوا بعد رانكه في حصول تراكم منهجي خاصة في فرنسا التي عمل مؤرخوها بعد ثورة ١٧٨٩م الانكباب على جمع الوثائق وتأميمها وترتيبها وتأسيس أرشيفات ومدارس تعنى بها "كالوثائق الوطنية الفرنسية" و"المدرسة الوطنية للوثائق"، ورافق هذا الحس الوثائقي انفتاح كبير على المنهج الذي وضعه رانكه مما كان له كبير الأثر على المدرسة الوضعانية خلال القرن التاسع عشر الميلادي، التي استطاعت أن تصل إلى أوجها من خلال "المجلة التاريخية" التي أنشاها "غبريال مونو" وكتاب "مدخل للدراسات التاريخية "لمؤلفيه "فيكتور لونغلوا" و"شارل سينيوبوس"، حيث جسّد هاذين العملين في الواقع الأمر التأثير القوي للمدرسة الألمانية على المؤرخين الفرنسيين من خلال التركيز على الوثائق والاستناد إلى المصادر الأصلية المعاصرة للواقعة وإخضاعها للنقد والتأكد من مصداقيتها، فكان لهذا التوجه الفضل في تحصين التاريخ من المقالات والأعمال الأدبية الخارجة عن قواعد النقد والمنهج الصارم وفي مهنة التاريخ.

ولم تكن هذه الحركية المعرفية والصرامة المنهجية التي أبانت عنها المدرسة الوضعانية بمنأى عن المناقشات مع باقي العلوم الإنسانية الأخرى وخاصة علم الاجتماع الدوركايمي؛ حيث وجه رواد هذا العلم سهام النقد للطريقة التي حاول بها المؤرخون تشييد نظام معرفي يرقى إلى مستوى العلم، يقول المؤلف حول هذا النقاش بين المؤرخين وعلماء الاجتماع:" لقد عمل سيمياند على نقد الطريقة التي يحاول بها المؤرخون تشييد نظام معرفي يرقى إلى مستوى العلم ويبن كيف أن الفرق بين التاريخ وعلم الاجتماع يكمن في عملية بلورة المعطيات ضمن نسق كلي وأسلوب معالجتها لتتشكل علما قائم الذات. انتقد ما أسماه بمعبودات قبيلة المؤرخين الثلاثة: المعبود السياسي الذي يحصر التاريخ في الأحداث السياسية والعسكرية والمعبود الفردي الذي يتصور التاريخ تاريخا للأفراد والمعبود الكرونولوجي الذي يتيه في البحث عن الأصول وتسلسل الأحداث، واقترح مقابل ذلك تاريخا إشكاليا تفسيريا اجتماعيا يبحث في الجماعات والظواهر الاجتماعية والمؤسسات وهذه المهمة لا يستطيع تحملها كما تنبأ بذلك في ختام مقالته إلا جيل جديد من المؤرخين".[٤]

إن التدافع الذي حصل بين التاريخ وعلم الاجتماع أسهم في إعادة صياغة تصور جديد لدى المؤرخين حول القضايا والاشكالات والمصادر وتوليد المفاهيم وصياغة نماذج تفسيرية تقوم على تجاوز المعطى والتوصيف وبلوغ مستوى التأويل والتفسير وفق جدلية الماضي والحاضر، ولعل المقالة التي قدمها "مارك بلوك" في مجلة التركيب التاريخي تحت عنوان "من أجل تاريخ مقارن للمجتمعات الأوربية" من الأعمال التي شيدت مقارنة ومقاربة جديدة في المنهج التاريخي وفي تناول الحدث التاريخي استجابة للتصور الذي طرحه علم الاجتماع لتجديد الكتابة التاريخية.

ورغم أن الأفكار التي طرحها "جول ميشلي" و"هنري بير" همت تجديد الكتابة التاريخية ومنهجها فإنها بقيت محدودة الاستجابة من لدن عموم المؤرخين، الذين مالت تصوراتهم نحو علم الاجتماع، والجغرافيا والواقع

الاجتماعي والاقتصادي. ذلك لأن "جول ميشلي" ركز في كتاباته على "الحس الأدبي الرومانسي الذي كتب به الماضي، كان يكتب التاريخ كأنه يجيب عن كلام لا يخلو من استفزاز [...] جل كتاباته تحفل بالصياغات الأدبية الرقيقة والصيغ البلاغية الجميلة والاستعارات البديعة".[٥] أما "هنري بير" فرغم مساهمته في تخصيب المقاربة التاريخية بالاهتمام "بالتركيب في فهم التاريخ وتجاوز التفاصيل والاجتهاد في توليد الأفكار لتفسير الماضي" إلا أن أفكاره بقيت حبيسة المطارحات النظرية والفلسفية وهي المسألة التي لم ترق المؤرخين الجدد "كلوسيان فيفر" و"مارك بلوك" اللذان عملا على تشييد صرح منهجي جديد يقوم على مقاربات اجتماعية واقتصادية كمية بنيوية في تفسير الحدث الماضي.

ثانيًا: تحولات الكتابة التاريخية: التجدد والانحباس

في خضم التناهج الذي ميّز الكتابة التاريخية ظهر التاريخ الاجتماعي الذي حمل لواءه المؤرخان "لوسيان فيفر" و"ومارك بلوك" اللذان نهلا من علم الاجتماع ومن معين الجغرافيا في كتابة التاريخ، إذ زاوجت مؤلفاتهما بين "الزمان والمكان والإنسان" قصد نقل التاريخ من "البحث في الأحداث إلى البحث في البنيات" والانفتاح على أجناس مصدرية أخرى كالرواية الشفوية والطبونيميا والفولكلور، وقد ظهرت هذه الأفكار جلية في المجلة التي أنشأها تحت عنوان "حوليات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي"، والتي تعتبر منبرا معرفيا للمؤرخين المذكورين ومن سار في دربهما للصدح بالمنهج الذي عملا على تشييده والذي يقوم على التناهج المعرفي والمنهجي بين التاريخ وباقي العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى.

إن التلاقح الذي دعا إليه فيفر وبلوك أعطى انطلاقة قوية للمعرفة التاريخية التي اغتنت بمجموعة من المفاهيم والإشكاليات والقضايا ذات الصلة بالاقتصاد والمجتمع وبنياتهما، فانعكس ذلك على تصوراتهما للوثيقة ودورها في كتابة التاريخ. إذ حاول رواد هذا الاتجاه الجمع بين مرحلة التحليل والتركيب والاشتغال على المونوغرافية كبحث تفصيلي لاكتساب أدوات العمل والتنقيب والتحليل، مع الأخذ بالمنهج المقارن على مستوى الفهم والتفسير، وهو نقيض المنهج الذي سار عليه الوضعانيون.

في هذه المقاربة ظهرت الصرامة في تناول المواضيع ذات الصلة بالتنظيم الاجتماعي والتحول الاقتصادي، كما ظهر تأثير "كارل ماركس" في تحليل المستويات البنيوية والمعرفية وتأثير الانتروبولوجيا في تفسير القضايا الناشئة عنها.

لقد شكل السؤال وصياغة الفرضيات في مدرسة الحوليات بناءً عقليًا مساعدًا على فهم الوقائع والظواهر وتفسيرهما، ووعاء يجعل من التاريخ "عريقا وعميقا ويمكن من الجمع بين خيوط الفعل البشري ذات الصلة بالمجال والمجتمع والاقتصاد والفكر".[٦] وقد تجلى هذا المنهج في العمل الذي قام به فيفر عندما درس الأنساق الثقافية والتمثلات لمشكلة الإلحاد في القرن السادس عشر.[٧]

استطاع "فيرناند بروديل" توسيع مساحة تناهج التاريخ مع العلوم الاجتماعية المجاورة كالجغرافيا وعلم الاجتماع والاقتصاد، وابتكر تصورا جديدا يقوم على تعدد الأزمنة في فهم حركية التاريخ، وهو تصور يقوم على التدرج الزمني "من البنيات أو الزمن الطويل إلى الظرفيات أو الزمن الدوري إلى الأحداث أو الزمن القصير"،[٨] وقد ظهر هذا التصور جليا في أطروحته "الحوض المتوسط والعالم المتوسطي في عهد فيليب الثاني"، يقول محمد حبيدة عن هذا البناء المنهجي الذي ابتكره بروديل: "لقد اعطى أهمية خاصة للزمن الطويل باعتباره مفهوما مركبا من شأنه أن يفتح أمام المؤرخ أفق فهم الواقع الاجتماعي والاقتصادي في شموليته ويمكنه من بناء تاريخ كلي. ومعلوم أن حيوية التناهج هذه التي أبان عنها بروديل بقوة قد تزامنت مع الموجة الفكرية لما بعد الحرب العالمية الثانية والتي تميزت بغلبة التحليل البنيوي".[٩]

شكل لهذا التصور الجديد للزمن مفهوما جديدا ومركزيا في الكتابة التاريخية، وهيمن على معظم كتابات الباحثين في حقل التاريخ وعلى نظام التفكير للواقع الاجتماعي، فانصب اهتمامهم على "التاريخ شبه الثابت الذي يتحرك ببطء التاريخ المتكرر".[١٠] ولم يقارب بروديل الزمن الطويل كمفهوم منفصل بل ربطه بمفهوم آخر هو "البنية" الذي تعد في نظره "تركيب وهندسة بل الأكثر من ذلك هي واقع ينهكه الزمن ويقوده على نحو بطيء جدا، إذ إن بعض البينات تصير بفعل صمودها زمنا

طويلا عناصر ثابتة على مدى أجيال فتثقل كاهل التاريخ وتعرقله وتتحكم بالتالي في مساره وترسم حدودا يعجز البشر بتجاربهم عن تجاوزها".[١١]

إلى جانب الزمن الطويل الذي بلوره بروديل، وضع مستوى ثان من الزمن والذي سماه "الزمن الدوري"، وهو زمن يهتم بالبنيات الاجتماعية وحركيتها، أي بين "الثابت والمتحول والبنية والظرفية والبطء والسرعة"، وفي هذه العميلة التي تجمع بين هذه المستويات الزمنية تظهر مسألة تكرر الدورات والأزمات ومدى إسهامهما في حدوث تحولات نوعية. يقول المؤلف حول هذه المسألة: "وفي عملية المزاوجة هذه بين البنيات والظرفيات أي بين الزمن الطويل والزمن الدوري بين الثابت والمتحول لابد من الإشارة إلى قضية رئيسية كون أن الدورات والأزمات إذا تكررت باستمرار ولم تسفر عن تحول نوعي تندرج في البنية وتصير مكونا أساسيا من مكوناتها".[١٢]

ويرتبط بالزمن الطويل والبنية الزمن القصير، إذ يرى بروديل أن هذا الزمن هو أكثر الأزمنة تقلبا لما يوليه للأحداث والشخصيات من أهمية قصوى، على أن هذا الزمن يفرق بين التاريخ الحدثي والتاريخ السياسي ويعتبر هذا الأخير ليس بالضرورة حدثيا، اعتبارا أن التاريخ السياسي يمكن أن يسهم في فهم التاريخ إذا ارتبط "بالآليات الاجتماعية للسلطة والعلاقة بين الدولة والمجتمع وتناول السياسة كشكل اجتماعي وثقافي وقارب المؤسسات السياسية مقاربة سوسيولوجية أو أنتروبولوجية وفطن بدور الأيديولوجيا في تكوين الحقل السياسي".[١٣]

لقد حاول جيل جديد من المؤرخي الحوليات تجديد الكتابة التاريخية بالانتقال من التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والديمغرافي إلى التاريخ الرمزي والكيفي، مستخدمين في ذلك مفاهيم العلوم الاجتماعية وخاصة الأنتروبولوجيا، وقد كان من رواد هذا الاتجاه المؤرخ "جاك لوكوف". يقوم هذا الاتجاه الجديد على المزج بين "الفكر الاثنولوجي المتنبه لمستويات المجتمع الباردة من من عادات وسلوكيات وتمثلات والفكر الفلسفي المهتم بتاريخ الأنساق الفكرية وعلم النفس الاجتماعي",[١٤] مستندًا في كل هذه المواضيع على أنواع مختلفة من المصادر والنصوص الكلاسيكية والأدبية والفنية.

أسهم هذا التفكير التاريخي الجديد في تعدد زوايا النظر والاهتمام لدى المؤرخ من تتبع البنيات المادية إلى مستوى العقليات والسلوكيات والمعتقدات والمخيال الجماعي والتصورات والطقوس، وفي بناء جسر فكري بين المكتوب والشفهي والطقوس والإشارات، كما منح هذا المفهوم الأنثروبولوجي نفسا قويا للزمن الطويل، بهيمنة الاستمرارية على أغلب أعمال المؤرخين واختفت التحولات والقطائع، بل إن هذا الانفتاح والتناهج الكبير الذي حدث لدى رواد هذا الاتجاه ولّد قلقا منهجيا عند باقي المؤرخين الذين رأوا فيه تنازلاً كبيرًا وخطرًا على الكتابة التاريخية ومناهجها في ظل انصهار التاريخ في العلوم الاجتماعية، ونادوا بالعودة للتاريخ السياسي الحداثي وعودة البيوغرافيا.

إن المنعطف النقدي الذي تعرضت له مدرسة الحوليات التاريخية بسبب الإفراط في التداخل مع العلوم الاجتماعية أدى إلى بروز استجابة قوية لفكرة إعادة الاعتبار للتاريخ كتخصص، والحد من التناهج، ظهر ذلك جليا في العدد الخاص الذي صدر سنة ١٩٨٩ من مجلة الحوليات تحت عنوان "التاريخ والعلوم الاجتماعية: منعطف نقدي"، إذ حرص المساهمون في "إعادة تحديد مشروع الحوليات ببلورة باراديكم جديد يقنن من جهة التداخل بين علوم الإنسان ويعيد تحديد طبيعة التحالف مع الاقتصاد والجغرافيا والاجتماع، ويتيح من جهة أخرى إمكانية الاشتغال حول الزمن القصير ويرجع إلى ساحة البحث التاريخي الفرد والسياسة اللذين قتلتهما بنيوية الخمسينات والستينات".[١٥]

لقد أحيا هذا المنعطف النقدي مسألة رد الاعتبار للمجتمع والسياسة والزمن القصير والفرد، مع توسيع الرؤية للواقع التاريخي بتعدد مستويات التحليل ومساهمة الفاعل الاجتماعي والسياسي في صنع الحدث والتحول في المجتمع، وهي الرغبة التي أثمرت مناخ جديد للبحث التاريخي الذي يأخذ بعين الاعتبار "المقاربة الفكرية ولا يغيب عنه العمل التجريبي المرتبط بالأرشيف".[١٦] وتعتبر المقالات التي نشرت في مجلة الحوليات عن هذا الاتجاه، خاصة مع "جاك روفيل" و"بيرنار لوبوتي" اللذان عملا على مراجعة مركبة للبحث التاريخي والمعرفة التاريخية، بل ومراجعة اسم مجلة الحوليات التي

أصبحت تحمل اسم "الحوليات: اقتصاديات، مجتمعات، حضارات".

أتاحت ظرفية الانحباس المفاهيمي والابيستمولوجي عن عودة قوية للتاريخ السياسي، إذ عمل المؤرخون في فرنسا على وجه خاص الاشتغال على التاريخ السياسي والميل أكثر إلى العلوم السياسية أكثر من ميلهم إلى العلوم الاجتماعية، وقد نتج عن ذلك تحرر المؤرخون المختصون في التاريخ المعاصر من الحصار المنهجي الذي كان مضروبا على التاريخ السياسي، وجددوا أسلوب عملهم بقيادة "روني ريموند" الذي وضع خارطة البحث في هذا المستوى تقوم على "الاحتكاك بالعلوم الاجتماعية وتناول الظواهر السياسية في عمقها الزمني والرجوع في استيعاب التجارب الراهنة إلى الثورة الفرنسية وما لحقها من تطورات والتركيز على دور الجماهير في سير المجريات السياسية".[١٧]

أعاد هؤلاء المؤرخون التاريخ السياسي لواجهة البحث التاريخي لكن بمقاربات وتصورات جديدة، إذ حاولوا تناول إشكاليات تمزج بين السياسة والثقافة والانتخابات ووسائل الإعلام وصناعة الرأي العام وانهيار جدار برلين والحركات الثورية، وهي قضايا تجاوزت التصور الوصفي والكرونولوجي التقليدي الذي وضعه رانكه إلى التاريخ المهتم بالجماهير الناخبة وسلوكياتها وخلفياتها العرقية والدينية. لقد أسهم التطور الحاصل في مناهج البحث التاريخي انطلاقاً من رانكه وصولاً إلى عودة الحدث السياسي في تجديد وتخصيب الكتابة التاريخية وفي تعدد الرؤى والتصورات النظرية والتأويلية للمقاربات التاريخية. على أن كتابة التاريخ لاتزال مستمرة على النحو الذي نلمسه في مجموع الكتابات التي يعبر فيها أصحابها عن رغبة أكيدة في تحديث العلوم الاجتماعية، بابتكار أشكال جديدة من ممارسة المناهج فيما يعرف بـ "ما بعد الحداثة".

ختم المؤلف كتابه بمجموعة من النصوص بلغت أربعين نصًا تهم معطيات مختلف عن المدارس الأوربية ومناهجها ونظرياتها منها على سبيل المثال "المنهج السوسيولوجي" لدوركايم و"سؤال الوثيقة" لمارك بلوك و"التاريخ الوثائقي: نشأة الوثيقة" لباتريك غارسيا و"التاريخ والعلوم الاجتماعية: التاريخ والسوسيولوجيا" لدوركايم و"ميدان التاريخ: تاريخ المجال" لفرناند بروديل.

الاحالات المرجعية:

(١) محمد حبيدة، **المدارس التاريخية برلين السوربون استراسبورغ من المنهج إلى التناهج**، دار الأمان، الرباط -المغرب، ٢٠١٨.

(٢) حبيدة، **المدارس التاريخية**، م.س، ص ٢١-٢٢.

(٣) نفس المرجع، ص٣٥.

(٤) نفسه، ص ٥٥-٥٦.

(٥) نفسه، ص ٦٨.

(٦) نفسه، ص ٨٥.

(٧) نفسه، ص ٨٦.

(٨) نفسه، ص ٨٩.

(٩) نفسه، ص ٩٠.

(١٠) نفسه، ص ٩٢.

(١١) نفسه، ص ٩٣.

(١٢) نفسه، ص ٩٦.

(١٣) نفسه، ص ٩٧.

(١٤) نفسه، ص ١٠٤.

(١٥) نفسه، ص ١١٥.

(١٦) نفسه، ص ١١٩.

(١٧) نفسه، ص ١٢٦-١٢٧.